الحديث الحسن

تعريفه – أقسامه – أمثلته – حكم العمل به

إعداد

دكتور/ محمد بن ناصر بن محمد القرني

كلية الشريعة وأصول الدين ـ قسم السنة وعلومها

جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

المقدمة:

الحمد لله حمداً كثيراً طيبا مباركاً فيه أحمده سبحانه وتعالى وأشكره، ومن كل ذنب أستغفره.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وخاتم رسله بلّغ رسالة ربه ونصح أمّته .

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد

إن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

الحديث الحسن قسم من علوم الحديث يشمل كثير من الأحاديث النبوية، ولقد اختلفت وجهات نظر العلماء حول الحديث الحسن.

وفي هذا البحث نحاول أن نتعرف على الحديث الحسن، وآراء العلماء المختلفة.

كل ذلك في إطار من الإيجاز غير المخل.

وقد بدأنا هذا البحث بالحديث عن أقسام الحديث وتكلمنا باختصار عن الحديث الصحيح، ومظانه وبيان أقسامه.

ثم تناولنا الحديث الضعيف وقمنا بتعريفه وبيان بعض أقسامه .

ثـم توجهنا إلى الحديث الحسن ،عرفناه لغة واصطلاحا وبينا المشكلات التي تـدور حـول تعـريفه، وبينا معنى الحسن عند المتقدمين، ثم ذكرنا أقسام الحديث الحسن، وهى:

الحسن لذاته تعريفه وبيان شروطه وذكر مثال له.

الحسن لغيره تعريفه وبيان شروطه وذكر مثال له.

وتحدثـنا عـن شروط تقوية الحديث الضعيف ليرتقى إلى الحسن لغيره، وبينا مناهج العلماء في تقوية الحديث بالشواهد.

وتعرفنا على معنى قول الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

ومعنى قوله هذا حديث حسن غريب.

ثم تعرفنا على معنى الحديث الحسن عند البغوي.

ثم تعرضنا لنقطة هامة وهى أن صحة السند أو حسنه لا يلزم منها صحة المتن أو حسنه، ثم تحدثنا عن احتجاج الإمام أحمد بالحديث الحسن.

وختمـنا هذا البحث بذكر أبيات من ألفية العراقى والسيوطى والتي تناولا فيها الحديث الحسن وأحكامه، حتى يسهل على الباحث حفظها ومعرفة فوائدها.

أسأل الله تعالى أن يرزقنى القبول، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم

وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم العرض عليه.

وأقـول كمـا قال شعيب عليه السلام فيما يحكيه عنه رب العزة حيث يقول ﴿ **إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِى إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ** ﴾ (١).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) سورة هود: ٨٨

أقسام الحديث

من المعلوم أن الأحاديث النبوية قبل الإمام الترمذي كانت تنقسم إلى:

أحاديث صحيحة تتوافر فيه شروط الصحة فتكون مقبولة.

وأحاديث ضعيفة لا تتوافر فيها شروط الصحة فتكون مردودة.

ثم بعد ذلك قسم الحديث إلى:

١- صحيح.

٢- حسن.

٣- ضعيف.

وأول من قسم الحديث إلى هذه الأقسام الثلاثة هو الإمام الترمذي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي في جامعه، والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ (١).

أولا - الحديث الصحيح

الحديث الصحيح هو ما اتَّصلَ إسنادُه بنقلِ العدلِ الضابطِ عن العدلِ الضابطِ إلى منتَهاهُ؛ ولا يكونُ شاذاً ولا معلَّلاً.

ما اتصل إسناده: يرادُ به عدم الانقطاع في أي مرحلةٍ من مراحلِ السَّنَدِ، أو بعبارة أخرى: لم يسقُطْ أحدٌ من هذا الإسنادِ، وإنما يرويه كلُّ واحدِ عن الآخرِ بدونِ انقطاعٍ.

(بنقل العدلِ الضابط): أن يكون الراوي في كل مرحلةٍ من مراحلِ السَّنَدِ موصوفا بالعدالةِ وبالضَّبْط.

والعدالة هى فعلُ الأوامرِ واجتناب النواهى، فإذا كان الراوي يفعل ما أُمِرَ في الشريعة، ويجتنب ما نهى عنه فيما يظهرُ للناسِ، وفيما يعرف الناسُ - لأن القلوب علمُها عند الله - فهو العدل.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٥٢).

والـــضابطُ: هـــو الذي يحفظُ ما يرويهِ، بمعنى أنه إذا سمِعَ شيئاً حفظَه، سواءٌ حفظه في صدره أو في كتابٍ يرجِعُ إليه عند التحديثِ.

ولذلك يقَسِّمُ أهلُ العلمِ الضبطَ إلى ضبطِ صدرٍ وضبطِ كتابٍ.

وحـــديث النبـــي صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه « **نَضَّرَ اللهُ امرَءاً سمِعَ مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها** »(1).

فمعناه ضبط الصدر الذي تكلمنا عليه الآن.

وكثيـــر من أهلِ العلمِ يهتمّون أيضاً بضبطِ الكتابِ، ولكن كان كثيرٌ من السلف رحمهم الله تعالى لا يكتبون اعتماداً على حفظهم؛ فقد كانوا يملكونَ ملَكَةً عظيمةً جداً فـــي الحفـــظِ حتى إن بعضهم كان لا يستعيدُ الحديثَ ممن سمعه منه مرَّةً ثانيةً، بل يكتفي بسماعه مرة واحدةٍ.

وقد استعاد الإمامُ مالكٍ الزُّهْرى في روايةٍ طويلةٍ؛ فتعجَّبَ الزهرى من استعادةِ مالـــكٍ لـــذلك وقال: تستعيد الحديثَ مرة أخرى ؟ فهذا لِما كان لديهم من ملَكَةِ حفظٍ قويَّة.

هذان الشرطان إذا توفّرا في الراوي، فهو الثقة الذي يُعْتَبَرُ حديثُه صحيحاً.

---

(1) أخـــرجه الترمذي (٣٤/٥، رقـــم ٢٦٥٨)، وابن ماجه (٨٥/١، رقم ٢٣٢)، والحميدى (٤٧/١، رقم ٨٨) جميعا عن ابن مسعود .

وأخرجه أبو داود (٣٢٢/٣، رقم ٣٦٦٠)، وابن ماجه (٨٤/١، رقم ٢٣٠)، والطبرانى (١٥٤/٥،رقم ٤٩٢٥) كلاهما عن زيد بن ثابت.

وأخـــرجه الدارمـــى (٨٧/١، رقم ٢٣٠) عن أبى الدرداء وأخرجه أحمد (٨٠/٤، رقم ١٦٧٨٤)، والدارمى (٨٦/١، رقـــم ٢٢٨)، وأبـــو يعلى (٤٠٨/١٣، رقم ٧٤١٣)، والحاكم (١٦٢/١، رقم ٢٩٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين، والطبرانى (١٢٦/٢، رقم ١٥٤١) جميعا عن جبير بن مطعم.

وأخـــرجه البزار عن أبى سعيد الخدرى كما في مجمع الزوائد (١٣٧/١) قال الهيثمى: رجاله موثقون إلا أن يكـــون شـــيخ ســـليمان بن سيف سعيد بن بزيع فإنى لم أر أحدًا ذكره وإن كان سعيد بن الربيع فهو من رجال الصحيح .

وأخرجه الطبرانى عن أبى قرصافة في الأوسط (٢٥٦/٣، رقم ٣٠٧٢)، وفي الصغير (١٨٩/١، رقم ٣٠٠) قال الهيثمى (١٣٨/١): في إسناده لم أر من ذكر أحدا منهم.

(إلى منتهاه): لا بدَّ أن يكون هذا الشرطُ متوافراً في كلِّ السلسلة التي جاءَ بها السند، ولأجلَ هذا نقولُ عن العدل الضابط إلى منتهاه أي: إلى آخرِ رجلٍ في السلسلةِ الذي إليه ينتهى الإسنادِ وهو صاحبُ الرِّوايةِ سواءٌ كان رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو التابعي.

(ولا يكون شاذاً ولا معلّلاً): هذا استثناء مهم جداً في ضابط الحديث الصحيح.

والشّاذُّ: تعريفه عند أهل الحديث، وفي اصطلاح المحدثين؛ هو: ما خالفَ فيه الثِّقَةُ من هو أوثَقُ منه.

أو ما يُعَبِّرُ عنه بعضُ أهلِ الحديثِ بقولهم: مخالفةُ الثقةِ لما رواهُ الناسُ.

فإذا كان الرجلُ ثقةً في نفسه وروايته دائماً مقبولةٌ؛ قد يحدثُ منه في وقتٍ من الأوقاتِ شيء من الخطأِ أو الوهمِ، وهذا يتبين عندما يخالف غيره من الثقاتِ الذين روَوْا نفسَ الروايةِ سواءٌ كانت هذه المخالَفَةُ في الإسنادِ أو في المتنِ، فهذا يُسمَّى شاذاً.

١- الفرق بين الشاذِّ والمنكر:

فالشاذ هو مخالفةُ الثقةِ لمن هو أوثقُ منه أو لما رواه الناسُ.

أمـا المنكرُ فهو مخالفةُ الضعيف لما رواه الثقة، ولهذا يسمى منكراً، وهو من أنواعِ الحديثِ الضعيفِ.

٢- زيادة الثقة:

الزيادة لا تعتبر شذوذاً ولا تعتبر خطأً، فربما ضَبَطَ الثقةُ ما لم يضبطْهُ غيرهُ من الثقاتِ، فإذا كان هناك زيادةٌ في روايةِ أحد من الثقات، فهي مقبولةٌ ولا تُرَدُّ ولا تعتبـر مخالفة، وإنما هي كما يذكر بعض أهل العلم فيقولون: إنها تعتبر كأنها حديثٌ مستقلٌ بذاته، فزيادةُ الثقةِ زيادةٌ مقبولةٌ سواءٌ كانت في الإسنادِ أم في المتن.

أمـا العلَّةُ: فهي سببٌ خفي قادحٌ في الحديث مع أن الظاهرَ السلامةَ منه، وقد تكون العلَّةُ غيرُ قادحةٍ، فإذا كانت العلةُ غير قادحةٍ فليس هناك إشكالٌ؛ لأن الحديث يبقى صحيحاً كما هو.

أمـــا العلة التي استثنيناها هنا في تعريف الحديث؛ فالمرادُ بها العلة القادحة مع أن الظاهرَ السلامة منها

يعني: أنه إذا نظرَ الشخصُ إلى إسنادِ الحديث ومتنه لا يجدُ فيه شيئاً

ولكـــنه إذا نظـــر إليه الناقد البصيرُ الحافظُ الجَهْبَذُ يعرف أن فيه علةً معيَّنةً لم تتبين لمن ليس بهذا المنزلة

ولأجل هذا كان يُسأَلُ بعضُ الحفّاظِ فيقال له: كيف تعرفون العلة ؟

فـــيقول: أرأيـــتَ الـــصَّيْرَفي الذي ينظر إلى الدراهم فيعرفُ الجيِّدَ منهـــا من الرديء ؟

فكذلك علم الحديث المُتَمَكِّنْ هو الذي يستطيعُ أن يتبيَّنَ له الحديثُ المعلولْ من الحديثِ غيرِ المعلولِ.

مظان الحديث الصحيح

الحديثُ الصحيحُ الذي ذكرنا تعريفَه له مظانٌّ يرجَعُ إليه فيها، ومن أهم مظان الحديث الصحيح:

صحيح البخاري وصحيح مسلم، وهما الصحيحان اللذان تلقتهما الأمة بالقبول.

ومـــثل هذين الكتابين في مظانّ الحديث الصحيح ما صنَّفَه أئمَّةُ الحديث الذين شـــرطوا الـــصحيح؛ ولكنهم لم يصلوا إلى نفس المنزلة التي وصل لها الصحيحان، ومن ذلك:

صـــحيح ابـــنِ خُـــزَيْمَةَ، وصـــحيح ابـــنِ حِبّان، وصحيح البرقانى، وصحيح الإســـماعيلى، وكـــذلك المستدركُ على الصحيحين، ونحو ذلك من الكتب التي شرط أصـــحابُها الـــصحَّةَ ولكنهم لم يُوَفّوا بالشرط تماماً في جميع ما ذكروه؛ أو كان لهم نظرةٌ معيَّنَةٌ لم يوافقهم عليها غيرُهم من أهلِ العلم فيما أجازوه في الصحيح.

مراتب الحديث الصحيح:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم

٢- ما انفرد به البخاري

٣- ما انفرد به مسلم

٤- ما كان على شرط البخاري ومسلم
٥- ما كان على شرط البخاري
٦- ما كان على شرط مسلم
٧- ما كان على شرط غيرهما.

مثال الحديث الصحيح لذاته:

قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « **صَلاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً** »[1].

الحديث الصحيح لغيره

هو الحديثُ الحسنُ الذي جاء من عِدَّةِ طُرُقٍ؛ كلُّ طريقٍ يُعتبرُ حسناً لذاته فإن اجتمعت هذه الطرق ارتقى هذا الحديثُ إلى درجةِ الصحيحِ، لأن خفَّةَ الضبطِ التي كانت في الطريقِ ارتفعتْ وقواها الرواياتُ الأخرى التي جاءتْ بنفس اللفظ أو بنفس المعنى فأصبحَ الحديثُ صحيحاً.

مثال الحديث الصحيح لغيره:

قال الإمام الترمذي رحمه الله في سننه:

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « **لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ** »[2].

---

(١) أخرجه البخارى (١/٢٣١، رقم ٦١٩)، ومسلم (١/٤٥٠، رقم ٦٥٠)، والترمذي (١/٤٢٠، رقم ٢١٥) وقال: حسن صحيح. والنسائى (٢/١٠٣، رقم ٨٣٧)، وابن ماجه (١/٢٥٩، رقم ٧٨٩)، ومالك (١/١٢٩، رقم ٢٨٨)، وأحمد (٢/٦٥، رقم ٥٣٣٢)، وابن حبان (٥/٤٠١، رقم ٢٠٥٢).

(٢) أخرجه مالك (١/٦٦، رقم ١٤٥)، وأحمد (٢/٢٨٧، رقم ٧٨٤٠)، والبخارى (٦/٢٦٤٥، رقم ٦٨١٣)، ومسلم (١/٢٢٠، رقم ٢٥٢)، والترمذي (١/٣٤، رقم ٢٢) وقال: حسن صحيح، والنسائى (١/١٢، رقم ٧)، وابن ماجه (١/١٠٥، رقم ٢٨٧) عن أبى هريرة.

قَـــالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِى سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ النَّبِى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَحَـــدِيثُ أَبِـــى سَلَمَةَ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ النَّبِى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ كِلاهُمَا عِنْدِى صَحِيحٌ لأَنَّهُ قَدْ رُوِى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَحَدِيثُ أَبِى هُرَيْرَةَ إِنَّمَا صَحَّ لأَنَّهُ قَدْ رُوِى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فَزَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِى سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَصَحُّ

قَـــالَ التــرمذي: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِى بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَلِى وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحُذَيْفَـــةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عُمَرَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِى أُمَامَةَ وَأَبِـــى أَيُّوبَ وَتَمَّامِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَوَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ وَأَبِى مُوسَى (١).

قـــال ابـــن الـــصلاح: محمـــد بـــن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والـــصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن.

فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح.

وتوضيح ذلك أن من طرق هذا الحديث ما يلي:

= وأخرجه ابن أبى شيبة (١/١٥٥، رقم ١٧٨٦)، وأحمد (٤/١١٦، رقم ١٧٠٨٩)، وأبو داود (١/١٢،رقم ٤٧)، والترمذي (١/٣٥، رقم ٢٣) وقال: حسن صحيح، والنسائى في الكبرى (٢/١٩٧، رقم ٣٠٤١) عن زيد بن خالد الجهنى.

وأخرجه أحمد (١/٨٠، رقم ٦٠٧) عن على بن أبى طالب.

وأخرجه الطبرانى (١٢/٤٣٥، رقم ١٣٥٩٢) عن ابن عمر.

وأخـــرجه أحمـــد (٦/٣٢٥، رقـــم ٢٦٨٠٦)، وأبو يعلى (١٣/٤٨، رقم ٧١٢٧، وص ٦٤، رقم ٧١٤٣) عن أم حبيبة. قال الهيثمى (٢/٩٧): رجاله ثقات.

(١) ينظر سنن الترمذي (١/٣٤، رقم ٢٢).

١- محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عند الترمذي.

٢- أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عند البخاري ومسلم.

٣- محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد الجهني عند أبي داود والترمذي.

٤- سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي سلمة، عن عائشة عند ابن حبان في صحيحه.

فـبهذا التعدد لطرق الحديث يزول ما يخشى من خفة ضبط محمد بن عمرو، وينجبر ذلك النقص اليسير، فيصبح السند الأول صحيحاً لغيره.

ثانيا - الحديث الضعيف

وهو عند المحدِّثين: الذي لم يَستَوفِ شروطَ الصحة ولا شروطَ الحسن.

والحديث الضعيف أقسامه كثيرةٌ جداً، ومنها:

١- المنقطِع: وهو ما سقطَ من وَسَطِ إسنادِهِ رجل.

٢- المعضَلُ: وهو ما سقط من وسطِ إسناده رجلانِ فأكثر على التوالى.

٣- المرسل: وهو الحديثُ الذي يرويه التابعى فيقول: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم.

وهنا إشكال يحصُلُ من بعضِ المعرِّفين فيقول: هو ما سقط منه الصحابي.

هـذا التعـريفُ غير صحيح لأنه ربما يظنُّ البعض أن الحديث بهذه الصورة يكـون مقبولا حيث يقول: ما دام التابعى يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا يعنى أنه سقط الصحابي، وهذا لا يضرُّ بالحديث لأن الصحابةَ كلُّهم عدولٌ.

وهذا غير صحيحٍ؛ لأن التابعى قد يروى الحديثَ عن تابعى آخرَ وهذا التابعى الآخـرَ يـرويهِ عن تابعى آخرَ وهكذا، ولا يكون هذا سقوطاً للصحابي وإنما هناك مجموعةٌ من التابعين روى بعضُهُم عن بعض.

والحـديث المرســلُ من أقسامِ الضعيف لأننا لا ندرى هل التابعين الذي روى الحديثَ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، هل روى هذا الحديث عن صحابي أم

عن تابعى آخرَ، وربما كان هذا التابعى الآخرَ ضعيفاً. لأن الصحابةَ كلُّهم عدولٌ لكن التابعين ليسوا كذلك.

وهناكَ كتبٌ معيَّنةٌ مصنَّفَةٌ للمراسيلِ، نذكرُ منها:

كتاب المراسيل لأبى داود.

كتاب المراسيل لابن أبى حاتم.

ومن مظانِّ الأحاديث المرسلةِ أيضاً: سنن سعيد بنِ منصورٍ، وغير ذلك من كتب السُّنَّة، والأحاديث المرسلةُ متفرِّقَةٌ في كتب السنة جملةٍ، ولكن هذان الكتابان يوجد فيها ذلك بكثرة.

٤- المدلَّس: والتدليس عند أهلِ الحديثِ اصطلاحٌ يطلَقُ على رواية الراوي عمن عاصرَهُ ولقيَه ما لم يسمع منه موهِماً أنه سمعَ منه.

يعني: هناك بعضُ الرواةِ قد عاصروا شيوخاً فيروون رواياتٍ عن هؤلاء الشيوخِ مع عدمِ سماع ذلك منهم، فيظن الظانُّ انهم سمعوا ذلك منهم ولكن في حقيقة الأسرِ هم قد سمعوا هذه الرواياتِ عن طريقِ رواةٍ آخَرين وبواسطةٍ بينهم وبين هؤلاء الشيوخ ولم يذكروا الواسطةَ.

ومن أنواع الحديث الضعيف أيضا: الحديث المضطرب، والحديث المدرَج، والحديث المقلوب، والحديث الموضوعُ كلها من أنواع الحديث الضعيف.

شروط العمل بالحديث الضعيف:

١- أن يكون الضعف بسيطا غير شديد

٢- أن يندرج تحت أصل معمول به حتى لا يكون غريبا عن قواعد الإسلام.

٣- أن يكون في الفضائل ونحوها كالوعظ ةالترغيب والترهيب لا في العقائد والأحكام [1].

---

(١) تواعد أصول الحديث للدكتور أحمد عمر هاشم (ص ٩٧).

ثالثا – الحديث الحسن

تعريف الحديث الحسن:

الحسن لغة:

قال المناوى: الحسن عبارة عن كل مبهج مرغوب فيه [1].

الحَسَن: نقيض القبيح والحُسْن نقيض القبح.

تقول: أحسنت الشيء أي: أتقنت صنعته وجملته

وهذا الرجل حسن المظهر، أي جميل المنظر

قال تعالى ﴿ وصوركم فأحسن صوركم ﴾ [2].

قال الأزهرى: الحُسْن نَعْت لما حَسُن حَسُنَ وحَسَن يَحْسُن حُسْناً فيهما فهو حاسِنٌ وحَسَن.

وقال الجوهرى: والجمع مَحاسِن على غير قياس كأنه جمع مَحْسَن، وحكى اللحيانى أحْسُنْ إن كنتَ حاسِناً فهذا في المستقبل وإنه لَحَسَن يريد فِعْل الحال وجمع الحَسَن حِسان [3].

قال الليث: الحسن نعت لما حسن، تقول: حسن الشيء حسناً، وقال الله عز وجل ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾ [4].

وقال الفيروز آبادى في القاموس في مادة حَسُنَ: الحسن بالضم: الجمال محاسن على غير قياس.

وحسن ككرم، ونصر، فهو حاسن، وحسن، وحسين، كأمير، وغراب، ورمان ج حُسَّان وحُسَّانون [5].

---

(١) التعاريف (٢٧٩/١).

(٢) سورة غافر: ٦٤

(٣) لسان العرب (١١٤/١٣).

(٤) سورة البقرة: ٨٣

(٥) القاموس المحيط مادة (ح س ن).

تعريف الحسن اصطلاحاً:

لم يكن المصطلح الحديثى لكلمة الحسن معروفا لدى المتقدمين في القرن الأول الهجرى، بل شاع بينهم وقتئذ في كل مقبول أنه صحيح، وفي كل مردود أنه ضعيف أو منكر... الخ.

وفـي القرن الثاني الهجرى وردت كلمة الحسن وصفا لبعض الأحاديث على لسان أئمة هذا العلم مثل:

إبراهيم بن يزيد النخعى المتوفي (سنة ٩٦ هـ)

شعبة بن الحجاج المتوفي (سنة ١٦٠هـ)

مالك بن أنس المتوفي (سنة ١٧٩ هـ)

سفيان الثورى المتوفي (سنة ١٦١ هـ).

وفي القرن الثالث الهجرى جرى ذكر الحسن على لسان:

الشافعى المتوفي (سنة ٢٠٤ هـ)

على ابن المدينى المتوفي (سنة ٢٣٤ هـ)

أحمد بن حنبل المتوفي (سنة ٢٤١ هـ)

البخاري المتوفي (سنة ٢٥٦ هـ)

ولكـن كـل هـؤلاء ما كانوا يقصدون المعنى الاصطلاحي، بل ولا وضعوا اصطلاحا خاصا بالحديث الحسن.

حتـى جاء الإمام الترمذي المتوفي (سنة ٢٧٨ هـ) فأكثر من ذكر الحسن في كـتابه الجامع حتى أصبح علما في ذلك بل ووضع اصطلاحا خاصا لمفهوم الحديث الحسن.

وتوسط الحديث الحسن بين الحديث الصحيح وبين الحديث الضعيف جعل من الـصعوبة وضـع تعريف اصطلاحي له، ولهذا اختلف العلماء في تعريف الحديث الحسن:

أولاً - تعريف الإمام الترمذي:

الحديث الحسن هو كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن [١].

اشترط الترمذي في الحديث الحسن:

١- أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

٢- أن لا يكون شاذا.

٣- أن يروى من غير وجه.

واعترض على هذا التعريف بأن الشرطين الأول والثاني ينطبقان على الحديث الصحيح أيضا فيشترط له أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذا، وعلى ذلك فالشرط الثالث هو الذي يتميز به الصحيح من الحسن لأن الصحيح لا يشترط له تعدد الأوجه.

ويعترض عليه أيضا بأن الحسن لذاته لا يشترط فيه أيضا تعدد الأوجه ويشترط في راويه العدالة والضبط، وإن كان الضبط خفيفا، بينما الشرط الأول في تعريف الترمذي يشمل من هو دون راوي الحسن لذاته فغايته ألا يكون في سنده متهم بالكذب فيخرج الحسن لذاته من حد التعريف، ويكون تعريف الترمذي قاصرا على نوع واحد فقط من الحسن وهو الحسن لغيره، وهو الذي يحتاج إلى أكثر من وجه ليزول ضعفه كالمرسل الذي يتقوى بالشروط التي حررها العلماء ليصل إلى درجة الحسن لغيره ويكون صالحا للاحتجاج خلافا للحسن لذاته الذي يحتج به ابتداء دون اشتراط وروده من وجه آخر، بل إن وروده من وجه آخر قد يصل به إلى درجة الصحيح لغيره.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأن المراد من قول الترمذي: ويروى من غير وجه. أن نفس الحديث عن الصحابي يروى من طرق أخرى، بأن يروى المعنى عن

---

(١) علل الترمذي (٧٥٨/١).

صحابي آخر، أو يعتضد بعمومات أحاديث أخر، أو بنحو ذلك، مما يخرج به معناه عن أن يكون شاذا غريبا (١).

وقيل: إن قول الترمذي: وأن يروى من غير وجه، يحتمل أحد أمرين:

إما أن يروى لفظه من غير وجه.

وإمـــا أن يروى معناه من غير وجه وهو الأقرب، لأن التقوية قد تكون لذات الخبر وقد تكون لمعناه، ويدل على ذلك قول الترمذي: وفي الباب عن فلان وفلان، ويذكـــر أحاديـــث بمعنى الحديث الأول أو تتعلق بالمسألة التي يدور حولها الحديث الأول، ولا تكون هذه الأحاديث بنفس لفظ الحديث الأول.

وقد أثنى العلماء على صنيع الترمذي بتفريقه بين الشرطين الثاني والثالث فلا يكفي أن يرد الحديث من أكثر من وجه حتى يرتفع لدرجة الحسن لغيره فربما كانت هذه الطرق المتعددة معلولة كأن يكون رواتها متهمين بالكذب فهي لا تصلح للمتابعة فلا تتقوى ولا يتقوى بها.

ثانياً – تعريف الإمام الخطابي:

الحـــسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء (٢).

اعتراضات على تعريف الخطابي:

اعترض بعض العلماء على هذا التعريف باعتراضات منها:

١- لم يذكر الخطابي انتفاء العلة أو الشذوذ.

٢- قول الخطابي (ما عرف مخرجه) ما معناه ؟

يعـــرف مخرج الحديث بإبراز رجاله ومعرفتهم، وعليه فإن مقصود الخطابي بقـــوله (مـــا عرف مخرجه) هو الاتصال، وبهذا يُخرج المرسل بهذا القيد، ويُخرج الحسن لغيره من حد الحسن، لأن المرسل قد يعتضد بآخر ليصل إلى درجة الحسن لغيره، وعليه فتعريفه قاصر على الحسن لذاته فقط.

---

(١) الباعث الحثيث (ص ٥٦) طبعة مكتبة السنة

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/٣٥٥).

ثالثاً – تعريف الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى:

الحديث الحسن هو الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل [١].

واعترض ابن الصلاح على هذا التعريف بقوله: مستبهم لا يشفي الغليل، فدرجة الضعف هنا ليست محددة كما أن في قوله ويصلح للعمل به، دورانا كما في تعريف الخطابي.

رابعاً – تعريف ابن دحية:

الحديث الحسن هو ما فيه ضعف قريب محتمل وهو دون الصحيح ولا يصل إلى درجة الضعيف ويكون راويه لا يصل إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق.

خامساً – تعريف ابن القطان الفاسي:

الحديث الحسن هو ما اختلف فيه بين التصحيح والتضعيف، وقد سحب هذا الوصف على راوي الحديث الحسن فأصل قاعدة: إذا اختلف أهل العلم في توثيق راو أو جرحه فحديثه حسن.

سادساً – تعريف الإمام السخاوى:

الحسن أي لذاته ما كان إسناده أي طريقة ولو في بعض رواته دون الأول في الحفظ أي الضبط والإتقان إذ هو والصحيح سواء إلا في تمام الضبط وإن أريد تعريفه لذاته ولغيره فهو ما اتصل سنده بالعدل القاصر في الضبط أو بالمضعف بما عدا الكذب إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة [٢].

قال ابن الصلاح معقبا على المحاولات المختلفة لتعريف الحديث الحسن:

كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح.

وقد أمعنت النظر في ذلك، والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

---

(١) الموضوعات (٣٥/١).

(٢) التوضيح الأبهر (٣٣/١).

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق - ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا ويعتبر في كل هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا - سلامته من أن يكون معللا

وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي (١).

ومن الممكن أن نعرف الحديث الحسن بأنه هو: **ما رواه العدلُ الذي خفَّ ضبطُهُ بنفس شروط الصحيح.**

فتعريف الحديثَ الحسنِ عند جمهورِ أهلِ العلم هو نفسُ تعريف الحديث الصحيحِ إلا أن هناكَ فرقاً في كلمةِ العدل الضابطِ، فهى تكون في الحديثِ الحسنِ: العدل الذي خف ضبطه، يعنى: لم يصل إلى الدرجةِ القصوى من ضبطِ الصَّدرِ أو ضبطِ الكتابِ، وإنما كان في درجةٍ أقَلَّ في الضبط، ولكن لم يغلبْ عليه الوهمُ أو الخطأ، ولأجل هذا فحديثه مقبولٌ أيضاً وهو في درجة الحسن.

معنى الحسن عند المتقدمين

استعمال الحسن عند المتقدمين أخذ صورا تختلف عن صور المتأخرين الاصطلاحية

فقد يأتي بمعنى الغريب المستنكر، وقد يأتي ويراد به معناه اللغوى على النحو التالي.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (١٩/١).

الحديث الحسن بمعنى الغريب المستنكر

يطلق بعض العلماء الحسن على الأحاديث الغريبة المستنكرة، مثال ذلك أن الخطيب البغدادى روى في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع [1] عن إبراهيم بن يزيد النخعى، أنه قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا، أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده.

قال الخطيب: عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يُعبِّرون عن المناكير بهذه العبارة.

ثم روى بإسناده إلى أمية بن خالد، قال: قيل لشعبة: ما لك لا تروى عن عبد الملك بن أبى سليمان وهو حسن الحديث ؟ فقال: من حُسْنِها فررت

وكذا فعل ابن السمعانى في كتابه أدب الإملاء والاستملاء [2]، فقد ذكر ما ذكره الخطيب، وقال كما قال.

ومما يؤكد صحة تفسير الخطيب البغدادى للفظ الحسن في كلمة النخعى هذه بالغريب والمنكر أمران:

الأول: أن الإمام أبا داود ذكر كلمة النخعى هذه في رسالته إلى أهل مكة بلفظ: كانوا يكرهون الغريب من الحديث [3].

ورواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث بلفظ: كانوا يكرهون غريب الكلام، وغريب الحديث [4].

فإن كان اللفظان من قول النخعى، فهذا خير ما يُفَسَّرُ به؛ وإن كان لفظ الغريب من تصرف بعض الرواة عنه، فهذا يدل على أن إطلاق الحسن على الغريب كان

---

(١) الجامع (٢/١٠١).

(٢) أدب الإملاء والاستملاء (ص ٥٩).

(٣) (ص ٢٩).

(٤) شرف أصحاب الحديث (ص ١٢٥ - ١٢٦)

معروفاً؛ وإن كان من تصرف أبى داود نفسه، فهذا تفسير من أبى داود للحسن بأنه مرادف للغريب وحسبك به.

الثانـــي: أن الرامهرمزى ذكرها في المحدث الفاصل [1] في باب: من كره أن يـــروى أحـــسن مـــا عـــنده، مع ما نصوص أخرى عن أهل العلم في ذم الغرائب والمناكير.

هذا فضلاً عن دلالة السياق؛ فإن الحسن الاصطلاحى لا يكره أحد روايته ولا التحديث به، بينما هذا شأنهم مع المنكر.

الحسن بمعناه اللغوي:

قال الحافظ العراقى رحمه الله: قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حســـن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحى، فروى ابن عبد البر في كتاب بيان آداب العلم، حديث معاذ بن جبل مرفوعا « **تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية** ».

قال ابن عبد البر: وهو حديث حسن جدا، ولكن ليس له إسناد قوى.

قال العراقى: فأراد بالحسن: حسن اللفظ قطعا، فإنه من رواية موسى بن محمد البلقاوى، عن عبد الرحيم بن زيد العمى، والبنقاوى هذا كذاب كذبه أبو زرعة وأبو حاتم ونسبه ابن حبان والعقيلى إلى وضع الحديث، والظاهر أن هـــذا الحديث مما صنعت يداه، وعبد الرحيم بن زيد العمى متروك الحديث أيضا [2].

وذكـــر ابن عبد البر في التمهيد حديثاً منكراً يرويه بعض الضعفاء، عن مالك، عـــن نافـــع، عن ابن عمر مرفوعاً: « **من قال في كل يوم مائة مرة لا إله إلا الله الملـــك الحق المبين كان له أمانًا من الفقر وأنسًا من وحشة القبر واستجلب الغنى واستقرع بها باب الجنة** » [3].

---

(٢) (ص ٥٦١ - ٥٦٢).

(٢) التقييد والإيضاح، ص٦٠، وانظر: جامع بيان العلم: (٦٥/١).

(٣) أخـــرجه الخطيب (٣٥٨/١٢)، والرافعى (٦٥/٤) من طريق الفضل بن غانم عن مالك بن أنس كلاهما عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن أبيه عن على.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٨٠/٨) من طريق إسحاق بن زريق عن سالم الخواص عن مالك.

ثم قال: وهذا لا يرويه عن مالك من يوثق به، ولا هو معروف من حديث، وهو حديث حسن، ترجى بركته، إن شاء الله تعالى [(١)].

ومن ذلك: ذكر الذهبي في ترجمة عباس الدوري من كتابه سير أعلام النبلاء [(٢)]، عن الأصم، أنه قال فيه: لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه.

ثم قال الذهبي: يُحتمل أنه أراد بحُسن الحديث: الإتقان، أو أنه يتبع المتون المليحة، فيرويها، أو أنه أراد علو الإسناد، أو نظافة الإسناد، وتركه رواية الشاذ والمنكر، والمنسوخ، ونحو ذلك؛ فهذه أمور تقتضي للمحدث إذا لازمها أن يقال: ما أحسن حديثه.

الحديث الحسن من أدق علوم الحديث

يصف الشيخ الألباني رحمه الله الحديث الحسن بأنه من أدقّ علوم الحديث وأصعبها.

ثم بين السبب في ذلك بقوله:

لأن مداره على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قويةٍ بعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره، مستفيداً من كتب التخريجات، ونقد الأئمة النقاد، عارفاً بالمتشددين منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط، وهذا أمر صعب، قل من يصير له، وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً بين العلماء، والله يختص بفضله من يشاء [(٣)].

---

(١) ينظر التمهيد (٦/٥٤ – ٥٥).

(٣) (١٢/٥٢٣).

وانظر أيضاً: (٩/٥٦٩) منه.

(٣) ينظر إرواء الغليل (٣/٣٦٣).

أقسام الحديث الحسن

١- الحسن لذاته

٢- الحسن لغيره

الحسن لذاته

تعريفه: هو ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

شروط الحسن لذاته هي:

١- اتصال السند من أوله إلى منتهاه

٢- عدالة جميع الرواة

٣- وجود أحد رواة هذا الحديث غير تام الضبط.

٤- السلامة من الشذوذ

٥- السلامة من العلة القادحة

مثال الحديث الحسن لذاته: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (رقم ١٧٣٤٤) قال:

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو خَلَفٍ مُوسَى بْنُ خَلَفٍ ــ كَانَ يُعَدُّ مِنَ الْبُدَلاءِ ــ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلامٍ، عَنْ جَدِّهِ مَمْطُورٍ، عَنِ الْحَارِثِ الأَشْعَرِي، أَنَّ نَبِي اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ يَعْمَلَ بِهِنَّ وَأَنْ يَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، فَكَادَ أَنْ يُبْطِئَ، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: إِنَّكَ قَدْ أُمِرْتَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ تَعْمَلَ بِهِنَّ وَأَنْ تَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، فَإِمَّا أَنْ تُبَلِّغَهُنَّ، وَإِمَّا أُبَلِّغَهُنَّ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَخِي إِنِّي أَخْشَى إِنْ سَبَقْتَنِي أَنْ أُعَذَّبَ، أَوْ يُخْسَفَ بِي. قَالَ: فَجَمَعَ يَحْيَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، حَتَّى امْتَلأَ الْمَسْجِدُ وَقُعِدَ عَلَى الشُّرَفِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنِي بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ أَعْمَلَ بِهِنَّ وَآمُرَكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا بِهِنَّ أَوَّلُهُنَّ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ، وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ بِوَرِقٍ، أَوْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ يَعْمَلُ وَيُؤَدِّي عَمَلَهُ إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ، فَأَيُّكُمْ يَسُرُّهُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ كَذَلِكَ؟ وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ فَاعْبُدُوهُ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا،

وَأَمَــرَكُمْ بِالــصَّلاةِ فَــإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا صَــلَّيْتُمْ فَلا تَلْتَفِتُوا، وَأَمَرَكُمْ بِالصِّيَامِ، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ مَعَهُ صُرَّةٌ مِنْ مِسْكٍ فِــي عِصَابَةٍ كُلُّهُمْ يَجِدُ رِيحَ الْمِسْكِ، وَإِنَّ خُلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، وَأَمَرَكُمْ بِالصَّدَقَةِ فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَسَرَهُ الْعَدُوُّ فَشَدُّوا يَدَيْهِ إِلَى عُنُقِهِ وَقَرَّبُوهُ لِيَضْرِبُوا عُنُقَهُ فَقَالَ هَلْ لَكُمْ أَنْ أَفْتَدِي نَفْسِي مِنْكُمْ، فَجَعَلَ يَفْتَدِي نَفْسَهُ مِنْهُمْ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيــرِ حَتَّى فَكَّ نَفْسَهُ، وَأَمَرَكُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ كَثِيرًا وَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ طَلَــبَهُ الْعَدُوُّ سِرَاعًا فِي أَثَرِهِ فَأَتَى حِصْنًا حَصِينًا فَتَحَصَّنَ فِيهِ، وَإِنَّ الْعَبْدَ أَحْصَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِذَا كَانَ فِي ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَــيْهِ وَسَــلَّمَ: أَنَــا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللَّهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ؛ بِالْجَمَاعَةِ، وَبِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَالْهِجْــرَةِ، وَالْجِهَــادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْــقَــةَ الإِسْــلامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُثَا جَهَــنَّمَ قَالُــوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى ؟ قَالَ: وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَادْعُوا الْمُسْلِمِينَ بِمَا سَمَّاهُمُ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» (١).

هذا حديث متصل الإسناد ورواته ثقات. خلا أبو خلف موسى بن خلف العمّي البــصرى (٢)، فإنه صدوق عابد، لكنه لم يبلغ درجة الإتقان، واختلفوا فيه، وحديثه حسن إن شاء الله تعالى.

قال ابن معين: ليس به بأس. وقال مرّة: ضعيف.

وقال الدارقطني: ليس بالقوى، يعتبر به.

وقال أبو حاتم الرازى: صالح الحديث.

ووثقــه يعقــوب بــن شــيبة والعجلــى، وأخرج له البخاري تعليقا وأبو داود والنسائي.

---

(١) أخرجه الترمذي (١٤٨/٥،برتم ٢٨٦٣)، وقال: حسن صحيح غريب. وابن حبان (١٢٤/١٤، رقم ٦٢٣٣)، والحاكم (٣٦٢/١، رقم ٨٦٣).

(٢) انظــر تــرجمته في تهذيب الكمال (٥٥/٢٩، ترجمة ٦٢٥٠)، وتهذيب التهذيب (٣٠٤/١٠، ترجمة ٦٠٣)، وتقريب التهذيب (ص ٥٥٠، ترجمة ٦٩٥٨)، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق عابد له أوهام من السابعة.

وليس ثمة ما يعارض هذا الحديث، ولا علة فيه؛ فهو حديث حسن إن شاء الله.

مثال آخر: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (رقم ١٦٣٩٥) قال:

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ أَنْبَأَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَعْبَدٍ الْجُهَنِي، قَالَ: كَـانَ مُعَاوِيَـةُ قَلَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا وَيَقُولُ هَؤُلاءِ الْكَلِمَاتِ قَلَّمَا يَدَعُهُنَّ، أَوْ يُحَدِّثُ بِهِنَّ فِي الْجُمَعِ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ « مَـنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّيـنِ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ حُلْوٌ خَضِرٌ فَمَنْ يَأْخُذْهُ بِحَقِّهِ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّمَادُحَ فَإِنَّهُ الذَّبْحُ » [١].

هـذا حـديث متصل الإسناد ورواته ثقات. خلا معبد الجهني [٢] وحديثه حسن لكونه صدوقا في نفسه.

قال أبو حاتم الرازي: كان صدوقا، وكان رأسا في القدر.

وقـال الذهبي في الميزان: صدوق في نفسه، ولكنه سنّ سنة سيئة؛ فكان أول مـن تكلم بالقدر. وقد وثقه يحيى بن معين، أخرج له ابن ماجه، قتل سنة (٨٠ هـ) قتله الحجاج صبرا لخروجه مع ابن الأشعث.

وليس ثمة ما يخالفه، ولا علة فيه؛ فهو حديث حسن إن شاء الله تعالى.

الحسن لغيره

تعـريفه: هو ما اتصل سنده بالعدل القاصر في الضبط أو بالمضعف بما عدا الكذب إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة [٣].

ويمكن أن يقال في تعريفه أيضا: ما كان في إسناده مستور لم تتحق أهليته غير مغفـل ولا كثير الخطأ في روايته ولا متهم بتعمد الكذب فيها ولا ينسب إلى مفسق آخر واعتضد بمتابع أو شاهد [١].

---

(١) أخـرجه ابـن ماجـه (١٢٣٢/٢، رقـم ٣٧٤٣) قال البوصيري (١١٩/٤): هذا إسناد حسن. والطبراني (٣٥٠/١٩، رقـم ٨١٥)، والبيهقـي فـي شـعب الإيمان (٢٨٠/٧، رقم ١٠٣٠٧)، وابن أبي شيبة (٢٩٧/٥، رقم ٢٦٢٦١)، وابن قانع (٧٢/٣).

(٢) انظـر ترجمته في تقريب التهذيب (ص ٥٣٩، ترجمة ٦٧٧٧)، وقال الحافظ: صدوق مبتدع وهو أول من أظهر القدر بالبصرة من الثالثة.

(٣) التوضيح الأبهر (٣٣/١).

ويمكـــن أن يقال في تعريفه أيضا: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو تهمة كذبه.

ويـــستفاد مـــن هذا التعريف أن الضعيف يرتقى إلى درجة الحسن لغيره بأحد أمرين:

الأول: أن يـــروى من طريق آخر فأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثل ما يعضده أو أقوى منه.

الثاني: أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله (٢).

أمـــا إذا كان الشرط الذي فقده من الشروط التي لا ينجبر بفقدها الحديث ككون الراوي متهما بالكذب أو كان الراوي فاسقا أو متروكا فمهما جاء الحديث من طرق أخرى من نفس هذا النوع فإنه لا ينجبر ما فيه من نقص بل يزداد ضعفا إلى ضعفه، وبهذا يعلم أنه ليس كل حديث ضعيف إذا تعددت طرقه يرتقى إلى درجة الحسن.

وشروط الحسن لغيره هي:

١- ما كان الضعف فيه ناشئا عن الجهل بأحد رواته.

٢- أو ما كان الضعف بسبب سوء الحفظ أو الغلط أو الاختلاط

٣- أو ما كان الضعف بسبب الإرسال وهو انقطاع خفيف.

٤- أن يكون الإسناد خاليا من متهم بالكذب.

٥- أن يكون خاليا من الشذوذ والنكارة.

٦- أن يكون هناك طريق آخر بمثابة التابع أو الشاهد.

مـــثال الحديث الحسن لغيره: ما رواه الإمام الترمذي في النكاح (رقم ١١١٣) وحسّنَهُ، قال:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِي وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَـــرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَال سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرِ

---

(١) قواعد أصول الحديث للدكتور أحمد عمر هاشم

(٢) الإسناد الحسن والحديث الحسن للدكتور صالح عبد الوهاب الفقي موسوعة علوم الحديث.

بْــنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِى فَزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرَضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِنَعْلَيْنِ ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَجَازَهُ.

وأخرجه ابن ماجه في سننه: في النكاح (رقم ١٨٨٨) مختصرا، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الضَّرِيرُ وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِى، قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلا مِنْ بَنِى فَزَارَةَ تَزَوَّجَ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَأَجَازَ النَّبِى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكَاحَهُ.

ومدار إسناديهما على عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمِ العمرى [(١)]، وهو ضعيف.

قال عنه الإمام أحمد: ليس بذاك.

وقال يحيى بن معين: ضعيف حديثه ليس بحجة.

وقال الإمام البخاري: منكر الحديث.

وقال محمد بن سعد: لا يحتج به.

فعاصمٌ هــذا ضعيف لسوء حفظه، وقد حسّن له الإمامُ الترمذي هذا الحديث لمجيئه من طرق أخرى عديدة.

قَــالَ التــرمذي: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ وَأَبِى هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِى سَعِيدٍ وَأَنَسٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِى حَدْرَدٍ الأَسْلَمِى رضى الله عنهم.

فهذا حديث ضعيف في نفسه لضعف إسناده، ولكن لمجيئه من طرق أخرى قد ارتقى إلى درجة الحسن لغيره.

مثال آخر: ما رواه الترمذي في سننه: كتاب الجمعة (رقم ٥٥١) قال:

حَدَّثَنَا عَلِى بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاث، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنِ ابْنِ عُمَــرَ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِى لَيْلَى، عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

---

(١) انظــر تــرجمته فــي تهذيب الكمال (١٣/٥٠٠، ترجمة ٣٠١٤)، وتهذيب التهذيب (٥/٤٢، ترجمة ٧٩)، وتقريب التهذيب (ص ٢٨٥، ترجمة ٣٠٦٥)، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف من الرابعة.

ثـم قال في (رقم ٥٥٢): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِى ـ يَعْنِى: الْكُوفي ـ حَدَّثَنَا عَلِى بْنُ هَاشِمٍ، عَنِ ابْنِ أَبِى لَيْلَى، عَنْ عَطِيَّةَ وَنَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ في الْحَضَرِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ في السَّفَرِ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ بَعْدَهَا شَيْئًا، وَالْمَغْرِبَ في الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ سَوَاءً؛ ثَلاثَ رَكَعَاتٍ، لا تَنْقُصُ في الْحَضَرِ، وَلا في السَّفَرِ، هِى وِتْرُ النَّهَارِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ.

قَالَ الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

فالحديث في إسناده الأول الحجاج وهو ابن أرطأة. قال الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الخطأ والتدليس.

وفيه عطية وهو ابن سعد بن جُنَادة العُوفي، وهو كسابقه أيضا مع كونه شيعيا، لكن كلا منهما لم ينهم بالكذب، ولم ينزل عن رتبة الاعتبار.

وقد حسّن الترمذي حديثهما؛ لأنه اعتضد بروايته من وجه آخر كما رأيت، وهذا الطريق الآخر فيه ابن أبى ليلى، وهو فقيه جليل معروف، لكن تكلّم فيه المحدثون من قبل حفظه. فتقوى الحديث بوروده من هذا الطريق، ومن هنا حسنه الترمذي.

يعنى: قد تحصّل من هذه المتابعة ما يدل على أن الحجاج قد ضبط الحديث وأداه كما سمعه، ولذلك كان حديثه هذا حسنا لغيره.

شروط تقوية الحديث الضعيف

تنقسم شروط تقوية الحديث الضعيف حتى يرتقى إلى الحسن لغيره إلى شروط خاصة بالمتن وشروط خاصة بالإسناد.

أولا: الشروط التي تتعلق بالمتن:

١- أن يكون المتن مستقيما.

٢- أن يكون الشاهد الذي يقوى المتن، إما بلفظ الحديث أو بنحوه بحيث يغلب على الظن أن كلا الراويين قد سمع هذا الحديث.

٣- ألا يكون له أصل صحيح حتى لا يحكم عليه بالشذوذ.

ثانيا - الشروط المتعلقة بالإسناد:

ألا يكـــون الإســـناد شديد الضعف، فإن كان الضعف قابلا للزوال، كأن يكون تدليسا، أو إرسالا، أو انقطاعا، أو وصفا لراو في سند الحديث بالضعف غير الشديد، أو سوء الحفظ، فلا إشكال حينئذ.

وقد ذكر الحافظ رحمه الله ضابط ذلك، فقال: والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوى الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر.

والجابر إما أن يكون متابعا يقوى السند، أو شاهدا يقوى المتن، والمتابعة: هي أن يـــشارك الـــراوي غيره في رواية الحديث لفظا ومعنى، أو معنى فقط مع اتحاد الصحابي.

وتنقسم المتابعة إلى:

١- متابعة تامة وهى أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.

٢- متابعة قاصرة وهى أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء السند.

فالحـــسن يرتقى إلى الصحيح لغيره بمتابع مثله كأن يكون المتابع صدوقا، أو أعلى منه كأن يكون المتابع ثقة، والضعيف ضعفا محتملا يرتقى إلى الحسن لغيره، بمتابع مثله كأن يكون المتابع ضعيفا ضعفا محتملا، أو أعلى منه كأن يكون المتابع صـــدوقا أو ثقة فمثلا: لو أن حديثا رواه البخاري رحمه الله في صحيحه فإن إسناده يكون صحيحا، فلو روى الترمذي رحمه الله نفس الحديث، بإسناد حسن، بمعنى أن يكون في الإسناد راو خف ضبطه، فللحديث ثلاثة أحكام:

١- إمـــا أن يكون صحيحا باعتبار أن البخاري رحمه الله رواه في صحيحه، ورجاله كلهم ثقات.

٢- إمـــا أن يكون حسنا، باعتبار أن الترمذي رحمه الله رواه بإسناد فيه راو خف ضبطه.

٣- إمـــا أن يحكم على الحديث بمجموع الطريقين، فيحكم على إسناد الترمذي بأنـــه صـــحيح لغيره، وذلك باعتبار أن طريق الترمذي الحسن قد توبع بأعلى منه، وهو طريق البخاري.

فـــإن لم يكن الحديث قد روى بإسناد صحيح، كأن يرويه أبو داود رحمه الله، علـــى سبيل المثال، من طريق حسن، غير طريق الترمذي، فإن هذا الطريق يكون مساويا له في خفة الضبط ويرقى كل طريق الطريق الأخرى إلى الصحيح لغيره.

أمـــا إن كان في إسناد الحديث متهم بالكذب على سبيل المثال، فهذا ضعف لا يزول بالمتابعة

ويـــشترط أيضا ألا يكون الخبر شاذا لأن الحكم بشذوذ الجديث هو جزم بوهم اللفظ، وعلى هذا لا يمكن أن يتقوى أو يتقوى به.

مناهج العلماء في
تقوية الحديث بالشواهد

المـــذهب المتشدد: وهو مذهب ابن حزم، حيث يرى أن الحديث لا يتقوى أبدا مهما تعددت طرقه.

المـــذهب المتساهل: وهو مذهب السيوطى، حيث يرى أن الحديث يتقوى بتعدد الطرق وإن كانت واهية أو شاذة أو شديدة الضعف.

المـــذهب الوسط: وهو مذهب الجمهور من المتقدمين، وهو التقوية بضوابط، حيث يجب أن تكون هذه الطرق المقوية صالحة للاعتبار

وممـــا يـــدل على ذلك من صنيع المتقدمين قول أحمد: حديث ابن لهيعة أكتبه للاعتضاد، فعلى سبيل المثال:

حديث عبد الله بن لهيعة ضعيف ولكنه صالح للاعتبار، وكذا حديث شريك بن عـــبد الله فـــإذا جاء حديث من طريق أحدهما وعضده حديث من طريق الآخر فإنه يتقوى ويصل لدرجة الحسن لغيره ويحتج به.

الفرق بين الحديث الحسن لذاته
والحسن لغيره

الحسن لذاته لا يشترط فيه تعدد الطرق بينما يشترط ذلك في الحسن لغيره. فيحتج بالحسن لذاته مطلقا، ولا يحتج بالحسن لغيره إلا إذا تعددت طرقه.

الحسن لذاته يشترط في راويه الضبط وإن كان فيه بعض الخفة، بينما ضبط راوي الحسن لغيره أدنى من ضبط راوي الحسن لذاته، حتى أنه يصل أحيانا لسوء الحفظ ولكن بشرط ألا يصل لوصف سيئ الحفظ جدا لأنه في هذه الحالة يكون متروك الحديث، وأما العدالة فهي شرط في كلا الراويين.

مراتب الحديث الحسن:

الحديث الحسن ليس كله في مرتبة واحدة بل تتفاوت مراتبه، ويرجع ذلك إلى مدى تمكن الحديث الحسن من شروطه فلا نستطيع التسوية بين حديث تحققت فيه كل شروط القبول غير أن في إسناده راو واحد موصوف بخفة الضبط، وحديث آخر كل رواته وصفوا بخفة الضبط، فالحديث الأول حسن، والحديث الثاني حسن أيضاً إلا أن بينهما تفاوتاً كبيراً.

أعلى مراتب الحديث الحسن ما اختلف العلماء في الحكم عليه هل هو صحيح أم حسن.

مثل حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

فالعلماء مختلفون في الحكم على هذين الإسنادين، فبعضهم صحح هذين الإسنادين، وبعض العلماء حسن هذين الإسنادين.

حكم العمل بالحديث الحسن:

يرى جمهور الفقهاء والمحدثين أن الحديث الحسن بقسميه كالحديث الصحيح في كونه حجة ويحتج به ويعمل به وأنه يشارك الصحيح في ذلك وإن قصر عن درجته وشرطه.

وقـــد أدرج بعض العلماء الحديث الحسن في الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به من الحديث منهم الحاكم النيسابورى، كما نقل ذلك في المقدمة. خلافا لابن الصلاح الذي اعتبر الحسن يتقاصر عن الصحيح. إلاّ إذا كان راوي الحديث المتأخر عن درجة أهل الحفظ والإتقان مشهوراً بالصدق والستر، وروى حديثه مع ذلك من غير وجه قال: وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح.

لكـــن يـــرد علـــى ابن الصلاح: أن القرائن تصير الحسن كالصحيح حكماً لا اصطلاحاً أي صالحاً للاحتجاج به، ولا تخرجه عن كونه حسناً اصطلاحاً.

وقـــد اعتبر النووي الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة كما نسب السيوطي ذلك إلى ابن حبان وابن خزيمة وغيرهم [١].

ووجه حجة هؤلاء أنه ما دام قد عرف صدق راويه وسلامة نقله بالسند، وخفة ضـــبط بعض رواته أو كلهم لا تخرجه عن الأهلية للأداء كما سمع، وإذا كان كذلك فـــإن الـــنفس تميل إلى قبوله ولا يأباه القلب، والظن بسلامته يحسن، فيكون مقبولاً محتجاً به.

هـــذا بالنـــسبة إلى الحسن بذاته أما الحسن لغيره فقد قيل في حكمه: أنه حجة يعمل به أيضاً عند جماهير العلماء من المحدثين والأصوليين وغيرهم، لأنه وإن كان في الأصل ضعيفاً لكنه قد انجبر وتقوى بوروده من طريق آخر.

وعلـــى ذلك فالحديث الحسن لغيره من الحديث المقبول المحتج به، ولكنه في أدنى مراتب الحديث المقبول بعد الصحيح لذاته، فالصحيح لغيره، فالحسن لذاته.

فالمتحصل من مجموع كلام العلماء أن الحسن كالصحيح، صالح للاحتجاج به في مقام العمل.

ويـــرى بعض العلماء أن الذي يلحق بالصحيح في حكم العمل به الحسن لذاته فقـــط، أما الحسن لغيره فينظر فيه فإن كثرت طرقه وارتاحت النفس إليه كان حجة وعمل به وإلا فلا.

---

(١) تدريب الراوي (١/١٦٨)

معنى قول الترمذي
هذا حديث حسن صحيح

قــول التــرمذي هــذا حديث حسن صحيح هو المصطلح الذي وقع فيه أكثر الخلاف بين العلماء، وذلك لأن فيه إشكال وهو أن الحسن قاصر عن الصحيح، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته.

وأجاب العلماء عن ذلك بعدة أجوبة منها:

١- أن معنى قول الترمذي هذا حديث حسن صحيح أن الحديث روى بإسنادين أحــدهما حسن والآخر صحيح، فلذلك جاز أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح أي إنــه حسن بالنسبة إلى الإسناد الحسن، صحيح بالنسبة إلى الإسناد الآخر الصحيح، وعلى هذا يكون الحديث أعلى درجة من الحديث الذي قال فيه الترمذي صحيح فقط.

وتعقــب علــى ذلــك بأن بعض الأحاديث التي قال فيها الإمام الترمذي حسن صحيح مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد، وفي كلام الترمذي ما يدل على ذلك حيث نجــده يقــول: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه. ومعنى هذا أن الحديث ليس له إلا هذا الطريق.

٢- قــال الحــافظ عماد الدين بن كثير: الجمع بين الحسن والصحة في حديث واحــد معــناه أنه في رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن، وعلى ذلك تكون هناك ثــلاث مراتب: الصحيح أعلاها، والحسن أدناها، والثالثة ما تتشرب من كل منهما، فعلى هذا يكون ما يقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة عنده من الحسن، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن

وتعقــبه الحافظ أبو الفضل العراقى فقال: ما قاله ابن كثير تحكم لا دليل عليه وهو بعيد من فهمهم معنى كلام الترمذي

٣- المــراد بقوله حسن صحيح في هذه الصورة الخاصة الترادف، واستعمال هــذا قليلا دليل على جوازه كما استعمله بعضهم حيث وصف الحسن بالصحة على قول من أدرج الحسن في القسم الصحيح ويجوز أن يريد حقيقتهما بالصحة على قول من أدرج الحسن في القسم الصحيح ويجوز أن يريد حقيقتهما في إسناد واحد باعتبار

حالــين وزمانـــين فــيجوز أن يكون سمع هذا الحديث من رجل مرة في حال كونه مستورا أو مشهورا بالصدق والأمانة ثم ترقى ذلك الرجل المسمع وارتفع حاله إلى درجـــة العدالة فسمعه منه الترمذي أو غيره مرة أخرى فأخبر بالوصفين وقد روى عن غير واحد انه سمع الحديث الواحد على شيخ واحد غير مرة.

قال الزركشي: وهذا الاحتمال وإن كان بعيدا فهو أشبه ما يقال [1].

٤- يحـــتمل أن يكون الترمذي أدى اجتهاده إلى حسنه وأدى اجتهاد غيره إلى صحته أو بالعكس فبان أن الحديث في أعلى درجات الحسن وأول درجات الصحيح فجمع بينهما باعتبار مذهبين

٥- يحتمل أن يكون كلام الترمذي على الحديث يصدق فيه الوصفين (الصحة والحــسن) بالنسبة إلى أحوال رواته عند أئمة الحديث فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحا عند قوم وحسنا عند قوم.

وتعقــب على هذا بأنه لو أراد ذلك لأتى بالواو بالنسبة إلى ما عنده لا بالنسبة التي للجمع فيقول حسن وصحيح

٦- اللفظين عنده مترافان فإتيانه باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد له كما يقال صحيح ثابت أو جيد قوي أو غير ذلك

فإذا اجتمع الصحيح والحسن في وصف واحد فالتردد الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها وهذا حديث يحصل منه التفرد بتلك الرواية

وتردد أئمة الحديث في ناقليه اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فــيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه أنه حـــذف منه حرف التردد لأنه حقه أن يقول حسن أو صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده

وعلـــى هذا ما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم أقوى مـــن التـــردد وهذا من حيث التفرد وإلا فإذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معا

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/٣٨٤)

على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فرق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردا لأن كثرة الطرق تقوى

٧- معنى قول الترمذي هذا حديث حسن صحيح أن الحديث حسن لذاته صحيح لغيره.

معنى قول الترمذي
هذا حديث حسن غريب

يرى بعض العلماء أن وصف الترمذي الحديث بأنه حسن غريب يريد به أن متن الحديث سليم من الشذوذ والغرابة، لكن السند فيه غرابة وإشكال.

ومما يزول به شذوذ المتن أن يكون قد عمل به بعض الصحابة مثلا، وكثيرا ما يلجأ الترمذي إلى ذلك فيقول مثلا: والعمل عليه عند أهل العلم.

وهناك من فرق بين قول الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه.

وقوله: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

فقالوا: قوله حسن غريب من هذا الوجه. يعنى الترمذي بالغرابة هنا الغرابة النسبية فقد لا يرد الحديث عن الصحابي الذي رواه إلا من طريق واحد فيكون غريبا من هذا الوجه، ولكنه ورد عن صحابة آخرين من طرق أخرى فزالت الغرابة المطلقة بهذه الطرق ولم تزل الغرابة النسبية لأنه لم يرد عن هذا الصحابي من طريق آخر فهو غريب الإسناد لا المتن.

وأما قوله: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. فهذا تأكيد منه على غرابته المطلقة.

ويرى بعض العلماء أن الترمذي يعنى بهذا القول الحسن لذاته لأنه لا يحتاج إلى طريق آخر ليرتقى إلى الحسن فهو حسن بدون وروده من طريق آخر وهذا هو الحسن لذاته فهو غريب الإسناد والمتن.

معنى الحديث الحسن عند البغوي

قسم البغوى الحديث في كتابيه المصابيح، وشرح السنة فيهما إلى ثلاثة أقسام:

ما كان في الصحيحين فهو صحيح.

ما كان في السنن فهو حسن.

ما كان خارج كتب الأصول - الكتب الستة - فهو ضعيف.

واتفق العلماء واعترضوا على هذا التقسيم:

فاتفقوا على أنه لا خلاف بالنسبة للقسم الأول، ولا إشكال فيه لأن كل أحاديث الصحيحين أحاديث صحيحة.

أما بالنسبة للقسم الثاني، ففيه إشكال كبير، لأن كتب السنن تحوى الصحيح والحسن والضعيف بل والموضوع أيضا، وقد ذكر العراقى أن البعض أجاب عن هذا الإشكال بقوله إن البغوى يورد حكم كل حديث عقب ذكره.

واعترض العراقى على هذا الرد وقال بأن البغوى، لا يبين الصحيح من الحسن فيما أورده من السنن، وإنما يسكت عليها، وإنما يبين الغريب غالبا، وقد يبين الضعيف، وقد أشار البغوى إلى ذلك في خطبة كتابه لما قال: وما كان فيها من ضعيف غريب أشرت إليه، فخرج بذلك الضعيف، وبقى الصحيح والحسن دون تمييز.

وكأنه كما قال الشيخ أحمد شاكر سكت عن بيان ذلك أي الصحيح من الحسن لاشتراكهما في الاحتجاج بهما (١).

بالنسبة للقسم الثالث، ففيه إشكال أيضا لأنه ربما وجدت أحاديث خارج الكتب الستة، ومع ذلك تكون أحاديث صحيحة أو حسنة، على الرغم من أن الكتب الستة قد استوعبت الكثير من الصحيح والحسن.

وقد اعتذر الحافظ ابن حجر عن البغوى، بأن تقسيمه هذا تقسيم إجمالى، ولكن من حيث التفصيل، كثيرا ما يصف أحاديث ذكرها في قسم الحسن، بأنها صحيحة أو ضعيفة.

---

(١) الباعث الحثيث (ص٦٠ - ٦١).

ألقاب الحديث الشاملة للصحيح والحسن

أطلـق المحدثون على الخبر المقبول ألقاب تشمل الصحيح والحسن ومن هذه الألقاب:

الجـيد: والجـودة قـد يعبر بها عن الصحة، فيتساوى الجيد والصحيح إلا أن المحقـق مـنهم لا يعـدل عن وصف الحديث الصحيح بالجيد إلا لنكتة كأن يرقى الحـديث عـنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف بلقب الجيد حينئذ يعنى أن الحديث أقل درجة من الصحيح.

القوى: مثل الجيد

الصالح: هو ما يستعمله المحدثون في الصحيح والحسن، وذلك لأن كل منهما صـالح للاحـتجاج، كمـا يـستعملون هذا الوصف كذلك في الضعيف الذي يصلح للاعتبار.

المعروف: هو ما قابل المنكر.

المحفوظ: وهو ما قابل الشاذ .

ومـن الألقـاب الأخرى التي تطلق على الصحيح والحسن: المجود، الثابت، المقبول... وغيرها.

مظان الحديث الحسن:

مظانّ الحديث الحسن التي يكثر فيها وُرُودُه .

١-سنن أبى داود.

٢-سنن الترمذي.

٣-سنن النسائى الصغرى والكبرى.

٤-سنن ابن ماجه.

٥-سنن الدارمي.

٦-سنن الدارقطني.

٧-سنن البيهقى الصغرى والكبرى.

٨-المنتقى لابن الجارود.

٩-مسند الإمام أحمد.

١٠- مسند إسحاق بن راهويه.

حيث يوجد بهذه الكتب جملةٌ كثيرةٌ من الحديث الحسن.

صحة السند أو حسنه لا تلزم

صحة المتن أو حسنه

إذا قيل في الحكم على الحديث: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد فإن هــذا القول لا يستلزم صحة المتن ولا حسنه لأنه قد يكون الإسناد صحيحا أو حسنا لثقة رجاله، ولكن لا يكون المتن صحيحا ولا حسنا لسبب من الأسباب بأن يكون في المتن شذوذا أو علة قادحة.

أمـــا إذا قيل في الحكم على الحديث بأن هذا حديث صحيح أو حسن فهذا يدل على صحة الحديث أو حسنه سندا ومتنا.

احتجاج الإمام أحمد بالحديث الحسن

نقل عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي لـــيس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، ولكن كان في عرف الإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف

والضعيف عندهم ينقسم إلى:

١-ضعيف متروك لا يحتج به.

٢-ضعيف حسن.

كمـــا أن ضـــعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك.

وأول مـــن عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي في جامعه، والحسن عنده ما تعددت طرقه، ولم يكن في رواته متهم، ولـــيس بـــشاذ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفا ويحتج به، ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

يقول الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في ألفيته عن الحديث الحسن:

والحسن المعروف مخرجا وقد	اشتهرت رجاله بذاك حد
حمد وقال الترمذي ما سلم	من الشذوذ مع راو ما تهم
بكذب ولم يكن فردا ورد	قلت وقد حسن بعض ما انفرد
وقيل ما ضعف قريب محتمل	فيه وما بكل ذا حد حصل
وقال بان لى فيه بامعان النظر	أن له قسمين كل قد ذكر
قسما وزاد كونه ما عللا	ولا بنكر أو شذوذ شملا
والفقهاء كلهم يستعمله	والعلماء الجل منهم يقبله
وهو بأقسام الصحيح ملحق	حجيه وإن يكن لا يلحق
فإن يقل يحتج بالضعيف	فقل إذا كان من الموصوف
رواته بسوء حفظ يجبر	بكونه من غير وجه يذكر
وإن يكن لكذب أو شذا	أو قوى الضعف فلم يجبر ذا
ألا ترى المرسل حيث أسندا	أو أرسلوا كما يجيئ اعتضدا
والحسن المشهور بالعداله	والصدق روايه إذا أتى له
طرق أخرى نحوها من الطرق	صححته لمتن لولا أن أشق
إذ تابعوا محمد بن عمروا	عليه فارتق المحير يجري
وقال مظن منه للحسن	جمع أبى داود أي في السنن
فإنه قال ذكرت فيه	ما صح أو قارب أن يحكيه
وما به وهن شديد قلته	وحيث لا فصالح خرجته
فما به ولم يصحح وسكت	عليه عنده الحسن ثبت
وابن رشيد قال وهو متجه	قد يبلغ الصحه عند مخرجه
وللامام اليعمرى إنما	قول أبى داود يحكى مسلما

حيث قال جمله الصحيح لا ... توجد عند مالك والنبلا
فاحتاج أن ينزل في الإسناد ... إلى يزيد ابن أبي زياد
ونحوة وإن يكن زى السبق ... قد فاته أدرك باسم الصدق
هلا قضى على كتاب مسلم ... بما قض ى عليه بالتحكم
والبغوي إذ قسم المصابحا ... إلى الصحاح والحسان جانحا
إن الحسان ما رووة في السنن ... رد عليه إذ بها غير الحسن
كان أبو داود أقوى ما وجد ... يرويه والضعيف حيث لا يجد
في الباب غيرة فذاك عنده ... من رأى أقوى قاله ابن منده
والنسائى يخرج من لم يجمعوا ... عليه تركا مذهب متسع
ومن عليها أطلق الصحيحا ... فقد أتا تساهلا صريحا
ودونها في رتبه ماجعلا ... على المسانيد فيدعى الجفلا
كمسند الطيالسى وأحمدا ... وعده للداومى انتقدا
والحكم للاسناد بالصحه أو ... بالحسن دون الحكم للمتن رأو
وأقبله إن أطلته من يعتمد ... ولم يعقبه بضعف ينتقد
ولا بي الفتح في الاقتراح ... أن انفرد الحس ذو اصلاح
وإن يكن صح فليس يلتبس ... كل صحيح حسن لا ينعكس
وأوردوا ما صح من أفراد ... حيث اشترطنا غير ما إسناد

يقول الإمام السيوطي عن الحديث الحسن في الألفية:

المرتضى في حده ما اتصلا ... بنقل عدل قل ضبطه ولا
شذ ولا علل وليرتب ... مراتبا والاحتجاج يجتبى
ألفقهاء وجل أهل العلم ... فإن أتى من طرق أخرى ينمى
إلى الصحيح، أي لغيره، كما ... يرقى إلى الحسن الذي قد وسما
ضعفا لسوء الحفظ أو إرسال أو ... تدليس أو جهالة إذا رأوا
مجيئه من جهة أخرى، وما ... كان لفسق أو يرى متهما

يرقى عن الإنكار بالتعدد … بل ربما يصير كالذى بدى
والكتب الأربع ثمت السنن … للدار قطنى من مظنات الحسن
قال أبو داود عن كتابه … ذكرت ما صح وما يشابه
وما به وهن أقل وحيث لا … فصالح، فابن الصلاح جعلا
ما لم يضعفه ولا صح حسن … لديه مع جواز أنه وهن
فإنْ يقل: قد يبلغ الصحة له … قلنا: احتياطا حسنا قد جعله
فإن يقل: فمسلم يقول: لا … يجمع جملة الصحيح النبلا
فاحتاج أن ينزل للمصدق … وإن يكن في حفظه لا يرتقي
هلا قضى في الطبقات الثانيه … بالحسن مثل ما قضى في الماضيه
أجب بأن مسلماً فيه شرط … ما صح فامنغ أن لدى الحسن يحط
فإن يقل: في السنن الصحاح مع … ضعيفها والبغوي قد جمع
مصابحا وجعل الحسان ما … في سنن قلنا: إصطلاح ينتمى
يروى أبو داود أقوى ما وجد … ثم الضعيف حيث غيره فقد
والنسائى من لم يكونوا اتفقوا … تركا له والآخرون ألحقوا
بالخمسة ابن ماجة، قيل: ومن. … ماز بهم فإن فيهمو وهن
تساهل الذي عليها أطلقا … صحيحة والدارمى والمنتقى
ودونها مساند والمعتلى … منها الذي لأحمد والحنظلى

الخاتمـــة

١- الأحاديـــث النـــبوية قبل الإمام الترمذي كانت تنقسم إلى أحاديث صحيحة تتوافر فيه شـــروط الصحة فتكون مقبولة وأحاديث ضعيفة لا تتوافر فيها شروط الصحة فتكون مردودة

٢- الإمام الترمذي هو أول من قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.

٣- الحـــديث الـــصحيح هو ما اتَّصلَ إسنادُه بنقلِ العدلِ الضابطِ عن العدلِ الضابطِ إلى منتَهاهُ؛ ولا يكونُ شاذاً ولا معلَّلاً.

٤- للحـــديث الـــضعيف أقـــسام كثيـــرةٌ مـــنها: المـــنقطع والمعضَلُ والمرسل والمدلَّس والمضطرب، والمدرَج، والمقلوب، والموضوعُ.

٥- الحـــديث الضعيف يعمل به إن كان ضعفه غير شديد، وإذا اندرج تحت أصل معمول به، وأن يكون في الفضائل ونحوها لا في العقائد والأحكام.

٦- استعمال المتقدمين الحسن وأرادوا به الغريب المستنكر، وربما أرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي.

٧- الحديث الحسن من أدق علوم الحديث.

٨- ينقسم الحديث الحسن إلى قسمين: الحسن لذاته، والحسن لغيره.

٩- الحـــديث الـــضعيف يرتقى إلى درجة الحسن لغيره بأن يروى من طريق آخر فأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثل ما يعضده أو أقوى منه.

١٠- يـــشترط فـــي تقوية الحديث الضعيف حتى يرتقى إلى الحسن لغيره أن يكون متنه مـــستقيما، وأن يكون الشاهد الذي يقوى المتن، إما بلفظ الحديث أو بنحوه بحيث يغلب علـــى الظن أن كلا الراويين قد سمع هذا الحديث، وألا يكون له أصل صحيح حتى لا يحكم عليه بالشذوذ. كما يشترط ألا يكون الإسناد شديد الضعف.

١١- جمهـــور العلماء على أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة .

١٢- أطلـــق المحدثـــون علـــى الخبـــر المقبول ألقاب تشمل الصحيح والحسن ومن هذه الألقاب: الجيد والقوى والصالح والمعروف والمحفوظ.

١٣- صحة الإسناد أو حسنه لا يستلزم صحة المتن ولا حسنه.

المراجع

- القرآن الكريم
- أدب الإملاء والاستملاء
- إرواء الغليل
- الباعث الحثيث
- تاريخ بغداد
- تدريب الراوي
- التدوين في أخبار قزوين
- التعاريف للمناوى
- تقريب التهذيب
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح
- التمهيد
- تهذيب التهذيب
- تهذيب الكمال
- توجيه النظر إلى أصول الأثر
- التوضيح الأبهر
- ثمرات النظر في علم الأثر
- جامع بيان العلم
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع
- حلية الأولياء
- سنن ابن ماجه
- سنن أبي داود
- سنن الترمذي
- سنن الدارمى
- سنن النسائى

- سنن النسائى في الكبرى
- شرف أصحاب الحديث
- شعب الإيمان
- صحيح ابن حبان
- صحيح البخاري
- صحيح مسلم
- علل الترمذي
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث
- القاموس المحيط
- قواعد أصول الحديث للدكتور أحمد عمر هاشم
- الكفاية في علم الرواية
- لسان العرب
- مجمع الزوائد للهيثمى
- مجموع الفتاوى
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي
- المستدرك للحاكم
- مسند أبي يعلى
- مسند أحمد
- مسند البزار
- مسند الحميدى
- مصباح الزجاجة
- مصنف ابن أبى شيبة
- المعجم الأوسط للطبراني
- معجم الصحابة
- المعجم الصغير للطبراني

- المعجم الكبير للطبرانى
- معرفة علوم الحديث
- مقدمة ابن الصلاح
- الموضوعات لابن الجوزى
- موطأ مالك
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر
- النكت على مقدمة ابن الصلاح